



**FCE** |

**منتدى رؤساء  
المؤسسات**

# معرض المطبخ

الأربعاء 09 جانفي 2019

منتدى رؤساء المؤسسات  
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة  
[Communication@fce.dz](mailto:Communication@fce.dz)

## الفهرس

- الافتتاحية ..... 3
- 3 عقار صناعي: رسم سنوي بـ 5 بالمائة على المستفيدين من العقارات غير المستغلة (واج)
- 4 مجمع سونلغاز يعتزم استثمار نحو 2.400 مليار دج في أفق 2028 (واج)..... 4
- 4 خمسة مخاطر تقوض مناخ الأعمال في الجزائر (الخبر أونلاين)..... 4
- ممثل مجمع جيكا للإذاعة: الظفر بشهادة المطابقة للاسمنت البترولي الجزائري سيفتح
- 5 أفقا واعدة للاستغلال والتصدير (الإذاعة الوطنية)..... 5
- 6 منعا لأي تدخل مع وزارة الدفاع والوزارة الأولى..... 6
- 6 أويحي يضببط مهام بدوي في الجانب الأمني وحفظ النظام! (الشروق أونلاين)..... 6
- 7 بسبب هشاشة التربة والزلازل والغش وغياب الرقابة على الورشات ..... 7
- 7 مشاريع سكنية ومنشآت مهددة بالانهيار! (الشروق أونلاين)..... 7
- 7 السفير الجزائري في الأردن: ..... 7
- مستعدون لتأمين احتياجات الأردن من الغاز بدلا من الكيان الصهيوني (الشروق
- 7 أونلاين)..... 7
- 8 «24 شهرا أمام مصانع التركيب للانتقال إلى التصنيع» (النهار أونلاين)..... 8
- بنوك / مالية / تأمينات..... 9
- ضرورة إيداع للتصريحات السنوية لأجور العمال في الأجال لتمكينهم من
- 9 حقوقهم (واج)..... 9
- 10 المناطق الحدودية ستحظى ببرنامج تأهيلي إضافي ضمن البرامج المسطرة (واج)..... 10
- تعاون وشراكة ..... 11
- تجارة ..... 12
- 12 الجزائر تنوي تصدير كهربائها إلى اسبانيا (واج)..... 12
- يقظة إعلامية ..... 12

## الافتتاحية

### عقار صناعي: رسم سنوي بـ 5 بالمائة على المستفيدين من العقارات غير المستغلة (واج)

سيخضع كل مستفيد من قطعة ارض مهياة ذات طبيعة صناعية ضلت غير مستغلة خلال مدة تفوق ثلاثة (03) سنوات، لرسم سنوي يقدر بـ 5 بالمائة من القيمة التجارية للقطعة الأرضية المعنية، حسبما ورد في مرسوم تنفيذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 77.

ويحدد هذا المرسوم شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 76 من قانون المالية التكميلي لـ 2015، المعدلة والمتممة، و المستحدثة لرسم يقع على عاتق كل مستفيد من قطعة ارض مهياة ذات طبيعة صناعية موجودة على مستوى المناطق الصناعية أو مناطق النشاط، و معروضة في السوق عن طريق التنازل من طرف المؤسسات العمومية للهيئة و بقيت غير مستغلة.

كما أوضح المرسوم التنفيذي أن هذا الرسم يطبق سنويا على كل مستفيد من قطعة ارض بقيت غير مستغلة خلال مدة تفوق ثلاثة (03) سنوات ابتداء من تاريخ منحها للمستفيد.

ويحدد مبلغ هذا الرسم بـ 5 بالمائة من القيمة التجارية للقطعة الأرضية المعنية، يضيف نفس المصدر. " ويقصد بالقطعة الأرضية المهينة، بمقتضى هذا المرسوم، كل قطعة أرض مزودة بشبكات طرقات و صرف صحي و بالماء الصالح للشرب"، و جاء أيضا في المرسوم أن "القطعة الأرضية غير المستغلة تعد كل قطعة ارض محل مشروع استثماري لم يدخل مرحلة الاستغلال كليا أو جزئيا".

ويقصد بالاستغلال الجزئي، كل مشروع بلغ مستوى اقتناء وسائل إنتاج التي تسمح بالإنتاج ولو جزئيا، وفقا للمعايير والشروط المحددة بموجب التشريع والتنظيم للمنظمين للنشاط الممارس و الذي من أجله خصصت القطعة الأرضية. كما أضاف المرسوم أن مصالح المديرية المكلفة بالصناعة المختصة إقليميا الزم بالقيام بزيارات على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط من اجل التحقق و المراقبة التي يرونها ذات أهمية بهدف القيام بإحصاء سنوي لقطع الأراضي غير المستغلة.

تخول مصالح المديرية المكلفة بالصناعة المختصة إقليميا لجمع كل المعلومات لدى الإدارات والهيئات المختصة التي تسمح لها بتحديد هوية مالك القطعة الأرضية غير المستغلة.

كما يمكن لمصالح المديرية المكلفة بالصناعة المختصة إقليميا طلب تسخير القوة العمومية من طرف الوالي المختص إقليميا في حالة عرقلة ممارسة المعاينة.

تعاين مصالح المديرية المكلفة بالصناعة المختصة إقليميا حالة عدم استغلال القطعة الأرضية بموجب محضر معاينة. من جهة أخرى، ينص المرسوم على ان تحصيل هذا الرسم المقدر بـ 5 بالمائة لا يعفي المستفيد من القطعة الأرضية من متابعات قضائية محتملة من اجل فسخ الصفقة.

## مجمع سونلغاز يعزز استثمار نحو 2.400 مليار دج في آفاق 2028 (واج)

يعتزم مجمع سونلغاز استثمار مبلغ قدره 2.400 مليار دج في آفاق 2028، حسب ما صرح به اليوم الثلاثاء بالجزائر الرئيس المدير العام للمجمع، محمد عرقاب.

وأوضح السيد عرقاب في تصريح له على هامش مراسيم التوقيع على اتفاقية - إطار مع المجمع العمومي للصناعات الميكانيكية " أي جي أم " قائلا: "لقد سطرنا خطة للاستثمار تمتد لعشر سنوات حيث نعتزم تسخير نحو 2.400 مليار دينار في آفاق 2028 لتحقيق كل مشاريعنا الاستثمارية، منها 380 مليار دج للاستثمارات برسم عام 2019".

وأضاف المسؤول الأول في مجمع سونلغاز، أن البنك الوطني الجزائري منح للمجمع عدة قروض طويلة المدى مقرونة بالعديد من الامتيازات بغرض السماح لسونلغاز الاستمرار في تنفيذ مشاريعها في آفاق 2020.

وحسب السيد عرقاب، فإن كل المشاريع التي شرعت فيها الشركة جارية بدون صعوبات مضيضا "إننا نعتزم الاستمرار في سياستنا الاستثمارية" والجدير بالذكر فائز استثمارات المجمع بلغت 311,5 مليار دج سنة 2017 مقابل 26,96 مليار دج سنة 2000.

## خمسة مخاطر تقوض مناخ الأعمال في الجزائر (الخبر أونلاين)

اعتبرت تقرير صادر عن منتدى الاقتصاد العالمي أن مخاطر عدة تواجه الدول ومحيط الأعمال ومناخ الاستثمار، وصنفت الهيئة الجزائر ضمن البلدان التي تواجه العديد من المخاطر والشكوك التي تقوض هذا المحيط بالنسبة للمستثمرين المحتملين، وحددت خمسة مخاطر تواجه مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر.

أشار التقرير الدولي الذي حمل عنوان "المخاطر الإقليمية للقيام بالأعمال 2018"، أن هناك 10 مخاطر وشكوك تعيق مناخ الأعمال والاستثمار، هي البطالة أو نقص فرص العمالة والتوظيف وفشل الحكومة والإدارة الوطنية، وصدمة أسعار الطاقة، إضافة إلى الأزمات المالية وعدم الاستقرار الاجتماعي العميق والاختلالات والنقائص المسجلة في المنظومة المالية والمصرفية، إلى جانب الهجمات السيبرانية التي تكشف عن ضعف وهشاشة الأنظمة المعلوماتية والرقمية والاختلالات في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية، وفشل الإدارات والتسيير على المستوى الجهوي والإقليمي، وأخيرا العامل الأمني والإرهابي.

وتشكل البطالة وسوء التوظيف أحد أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول، تليها فشل الحكومة والتسيير وإدارة الشؤون العامة، وأكد التقرير الدولي على أن الجزائر تواجه عددا من التحديات، بداية بمؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي، وفشل الحكومة والتسيير.

كما أن تبعات الصدمة المتعلقة بتقلبات أسعار الطاقة تشكل أيضا تحديا، بالنظر إلى ارتباط عائدات البلاد بالمحروقات. وعدد التقرير المخاطر الخمسة التي يمكن أن تؤثر على مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، ويأتي الفشل في الإدارة والحكومة والتسيير في مقدمة التحديات الخاصة بالجزائر، تليها انعكاسات تقلبات وصدمة أسعار الطاقة، ثم قصور وفشل المنظومة المالية والمصرفية، ثم تحديات العامل الأمني التي ينظر إليه على أساس ظاهرة إقليمية، بالنظر إلى ما تعرفه المنطقة من مخاطر عدم استقرار، وأخيرا القضايا المتصلة بالغذاء والأمن الغذائي.

ولاحظ التقرير أن العالم يعرف تشابكا أكبر، وهو ما يزيد من التداعيات السلبية في مجال مناخ الأعمال والاستثمار، خاصة وأن الرأسمال بحاجة إلى استقرار ووضوح رؤية، وكل عدم استقرار وتغيرات متواصلة تنفر المستثمرين وتقوض استقطاب المتعاملين.

وتبقى تقلبات المحروقات والطاقة وتبعاتها من التحديات التي تعانيها العديد من البلدان منها الجزائر، التي تقلص نفقاتها العمومية التي تشكل أحد محركات النمو، وعامل دعم للجباية. وبعد أن ارتفع سعر النفط في 2017 والنصف الأول من 2018، عاد للتراجع في النصف الثاني من السنة، ليصل إلى معدل 50-52 دولارا للبرميل، وهو ما أضر بالتوازنات المالية وكشف عن هشاشتها.

وأشار التقرير - استنادا إلى تقديرات صندوق النقد الدولي - إلى أن نمو سعر النفط بمعدل 10 دولارات يساهم في نمو الإيرادات الخاصة بالموازنة بثلاث نقاط في الناتج المحلي الخام، والعكس أيضا صحيح. لذا، فإن توقعات النمو في الجزائر لا تتعدى 2 في المائة في تقديرات الهيئات الدولية المتخصصة، بينما يشير الخبراء إلى حاجة الجزائر إلى معدلات نمو تتراوح ما بين 7 و10 في المائة لضمان تحقيق نقلة فعلية.

ويأتي التقرير ليؤكد تقدير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التراجع المحسوس في الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر، التي ترتبط أساسا بقطاع المحروقات والطاقة، حيث تدنت إلى 1.2 مليار دولار في 2017، رغم اعتماد قانون استثمار يمنح عددا من التحفيزات.

### ممثّل مجمع جيكا للإذاعة: الظفر بشهادة المطابقة للاسمنت البترولي الجزائري سيفتح أفقا واعدة للاستغلال والتصدير (الإذاعة الوطنية)

أكد عز الدين اسفيران مسؤول الاتصال والشراكة بالمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر "جيكا" أن المجمع يسعى للحصول على شهادة المطابقة الدولية لمادة الاسمنت البترولي الذي أنتجته وحدة عين الكبيرة والذي استعمل في عدد من المشاريع البترولية بالجزائر وأعطى نتائج جيدة ، ليشرع في تسويقه محليا ودوليا وهو ما سيوفر تكاليف استيراد المادة ويفتح أفقا جديدة لتصديرها ابتداء من الجزائر .

وبالحديث عن النوعية المقدمة في مجمع جيكا أوضح اسفيران لخصّة "ضيف الصباح" هذا الثلاثاء أن "أهم دليل على احترام مقاييس الجودة في إنتاج الاسمنت بمجمع جيكا هو تسويق منتجات هذا الأخير خارج الجزائر بكل سهولة وأريحية بالإضافة إلى تحصيل فرع المجمع بعين كبيرة على جائز الجودة " ونحن نعمل من أجل أن نرفع من جودة منتجاتنا للظفر بفرص تسويقها في أوروبا".

وأفاد بأن "مجمع جيكا يحصي 23 فرعا من بينها 14 مصنعا للاسمنت 12 منهم في حيز الإنتاج، وينتظر دخول المشروعين الجديدين حيز الخدمة خلال العام الجاري في كل من سيقوس بطاقة إنتاج تقارب مليوني طن، ومصنع ثاني ببشار بطاقة إنتاجية تناهز المليون طن بالإضافة إلى 3 فروع للخرسانة والحصى ، وكذا مركز تكوين في صناعة الاسمنت لفائدة إطارات المجمع وإطارات عاملة في القطاع مركز الخدمات والدراسات التكنولوجية الموجود في بومرداس والذي يقوم مخبره بدراسات جيولوجية أو توبوغرافية أو في مخططات المناجم وكذا شركتين لصيانة أعطاب وحدات المجمع".

"وتنتشر مصانع المجمع في عدة ولايات من التراب الوطني كما توفر 55 من الإنتاج الوطني للاسمنت كما قام المجمع بتوفير مادة الاسمنت في فترة عرف ضغطا على الطلب ، أما في هاته الفترة وبفضل الاستثمارات الجديدة في القطاع التي أعطت أريحية ونتج عنها فائض في المادة تحولت أنظار المجمع إلى أسواق أخرى خارج الجزائر"، وقال ضيف القناة الإذاعية الأولى: "أصبحنا نشهد فائضا في إنتاج مادة الاسمنت بالجزائر وهو الفائض الذي سيرشح للارتفاع في السنتين المقبلتين وهو ما يجب أن نجد له حلا ونوفر له أسواقا "وأردف بالقول " مجمع جيكا استبق الأوضاع وخصص حصصا من إنتاجه للتصدير إلى البلدان الإفريقية الغربية".

من جانب آخر أوضح ضيف الأولى أن أهم تحديات التصدير من مادتي الاسمنت والكرنك التي ستواجه المجتمع والمؤسسات الراغبة في تصدير منتجاتها من المادة هو توفر الموانئ الكبرى التي تسمح بإتمام عمليات عبور الشحنات لا سيما في غرب البلاد حيث- أوضح الضيف- أن كل عمليات التصدير التي تمت في 2018 كانت انطلاقاً من موانئ شرق الجزائر سيما ميناء جن جن وبالنظر الى خطة التصدير في العام الجاري التي تهدف إلى تصدير ما بين مليون ومليون و500 ألف طن فلا بد من مرافقة جديفة للعملية في كل الموانئ.

## منعاً لأي تداخل مع وزارة الدفاع والوزارة الأولى

### أويحي يضببط مهام بدوي في الجانب الأمني وحفظ النظام! (الشروق اونلاين)

حددت الحكومة صلاحيات ومهام وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لا سيما في الجانب الأمني وحفظ النظام، للحيلولة دون تداخل الصلاحيات في هذا المجال مع وزارة الدفاع الوطني، مذكرة بصلاحياته في حفظ النظام والأمن العموميين والحريات العامة.

وحسب المرسوم التنفيذي الموقع من طرف الوزير الأول أحمد اويحيى، والوارد في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، فقد تم تحديد مهام وزير الداخلية وصلاحياته، لمنع أي تداخل بينه وبين وقائد الأركان حيث نصت المادة 3 من المرسوم التنفيذي "يكلف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، دون المساس بالصلاحيات المسندة إلى الوزير المكلف بالدفاع الوطني، بتصوير أعمال الوقاية والمكافحة والرقابة التي تدخل ضمن أمن الإقليم والنظام العام وتسييرها وتقييمها وتنسيقها".

ويشارك في تحديد السياسة الوطنية في مجال أمن الإقليم وفي تنفيذها وتقييمها، ويقوم بالتنسيق العام في مجال الأمن الداخلي بالإقليم، وهذه الصفة، يطور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الخصوص، أي تدبير يرمي إلى كشف وإبطال المطامع والأعمال المضادة للبلاد وسكانها ومؤسساتها وقدراتها وتراثها، ويطور، زيادة على ذلك، دون المساس بالتدابير التابعة للقطاعات الأخرى، أي عمل يهدف إلى المحافظة على المواقع المدنية الاستراتيجية وحمايتها، - حسب المرسوم-

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 18-311 والمؤرخ في ديسمبر 2018، فإن هذا الأخير يرسم في مادته الأولى على أن "وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يعد ويقترح في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، عناصر السياسة الوطنية في ميدان صلاحياته، ويتولى متابعة ومراقبة تطبيقها وفقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها ويعرض نتائج أعماله على الوزير الأول وفي اجتماعات الحكومة ومجلس الوزراء، حسب الأشكال والكيفيات والأجال المقررة." وينص المرسوم في مادته الثانية "يمارس وزير الداخلية صلاحياته في ميادين النظام والأمن العموميين، والحريات العامة "حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم، الحياة الجموعية، والأحزاب السياسية"، الانتخابات، التظاهرات والاجتماعات العمومية"، فضلاً عن الوضعية العامة في البلاد، العمليات ذات المصلحة الوطنية، خاصة تلك التي تكتسي طابعاً استعجالياً، الأنشطة المنظمة، الأعمال اللامركزية ورقابة القرارات المحلية، التنمية المحلية، التنظيم الإداري والإقليمي، الحكامة المحلية، التهيئة العمرانية، المالية المحلية، التعاون بين الجماعات الإقليمية والتعاون اللامركزي، الحماية المدنية، المواصلات السلوكية واللاسلكية الوطنية.

وحسب المرسوم، فإن وزير الداخلية مكلف بمهام اقتراح وتنفيذ التشريع والتنظيم المتعلقة بالمنتخبين والعمليات الانتخابية لضمان السير الحسن لهذه العملية، فضلاً عن دوره في تقييم الوضعية العامة للبلاد من خلال إشرافه على

الجمع المركزي للمعلومات المتعلقة بتطور الوضعية العامة للبلاد، وجاء في المادة 22 من نص المرسوم "يمثل وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية في المنظمات الدولية والجهوية التي ترتبط بنشاطاتها بنشاط القطاع، ويسهر في إطار صلاحياته على احترام الالتزامات والاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفاً فيها."

## بسبب هشاشة التربة والزلازل والغش وغياب الرقابة على الورشات

### مشاريع سكنية ومنشآت مهددة بالانهيار! (الشروق أونلاين)

شلغوم: مشاريع القرن مهددة بالسقوط ووزارة السكن تتحمل المسؤولية

بودواد: غياب الرقابة على الورشات سبب وقوع الكوارث

عليوي: الأراضي الفلاحية خط أحمر.. وحادثه الرحمانية ستكرر بعدة مناطق

استنكر الخبير في الهندسة المقاومة للزلازل والكوارث الطبيعية والصناعية ورئيس نادي المخاطر الكبرى عبد الكريم شلغوم، قيام أصحاب المشاريع بدراسات سطحية وعشوائية قبل انطلاق الورشات، معتبرا إياها خطرا حقيقيا محققا بحياة المواطنين، على غرار ما حدث في الرحمانية، حيث إن المشروع يقول شلغوم بني على أرض هشة ومنطقة الرحمانية مع مناطق عديدة بالعاصمة أو الولايات الأخرى معرضة ل3 شقوق زلزالية وبالتالي تم تصنيفها رسميا في الخانة الحمراء بالنسبة لخريطة المخاطر الكبرى.

وفتح شلغوم في اتصال هاتفي مع "الشروق" النار على الكثير من المشاريع السكنية المنجزة خلال 15 سنة الماضية بما فيها المشاريع الكبرى، على اعتبار أن جميعها مبنية على أطراف الوديان والأتربة الهشة، أو على الأراضي الفلاحية وقال إن أي زلزال أو فيضان أو تهاطل لأمطار غزيرة قادر على إحداث كوارث كبيرة. وشدد محدثنا على أن المئات من العمارات في الجزائر التي تعتبر من مشاريع القرن مهددة بالانهيار في أي لحظة، نتيجة غياب الدراسات المعمقة قبل تجسيدها على أرض الواقع.

ووجه شلغوم أصابع الاتهام مباشرة في وقوع الكوارث الخاصة بقطاع البناء والتعمير إلى وزارة السكن التي لا تحترم - برأيه- القواعد الخاصة بالبناء، مرجحة كفة الريح السريع على كفة الحفاظ على أرواح الجزائريين، مستنكرا غياب ثقافة لجوء أصحاب المشاريع التعميرية للمهندس المعماري ووضعه في نفس الخانة مع البناء، وهو ما أدى إلى تشوه المحيط المعماري للجزائر.

## السفير الجزائري في الأردن:

مستعدون لتأمين احتياجات الأردن من الغاز بدلا من الكيان الصهيوني (الشروق أونلاين)

كشف مقرر لجنة الطاقة في البرلمان الأردني موسى هنطش، عن استعداد الجزائر ورغبتها في تأمين جميع احتياجات الأردن من الغاز الطبيعي بدلا من الكيان الصهيوني. وقال هنطش الذي يشغل أيضا عضوية لجنة الأخوة الجزائرية-الأردنية في تصريحات لوكالة "سبوتنيك" الروسية: "السفير الجزائري في عمان، يقول وأنا أسف عن التعبير: كاذب من يقول أن الجزائر لا تريد أن تؤمن الأردن بحاجته مع الغاز". وأضاف أنه قبل أيام كان هنالك لقاء مع أعضاء مجلس نواب جزائريين قالوا من جانبهم أنه "منذ الغد (الجزائر) على استعداد (بتزويد الأردن بالغاز)".

وعن اتفاقية الغاز بين الأردن والكيان الصهيوني، قال هنطش: إن شركة الكهرباء الصهيونية لا تشتري الغاز من دولة الاحتلال نظرا لأنها تشتري الغاز بثمن أقل من مصادر أخرى، موضحة أن شركة الكهرباء الصهيونية لم تقبل بتوقيع عقد إلا بسعر أقل من الذي تستورده من الخارج. ونظرا إلى أن دولة الاحتلال لم تقم باستخراج الغاز المراد تصديره للأردن، قال هنطش: "نحن كمن يشتري السمك وهو في الماء، لحد الآن لا يوجد منتج لدي".

وفي إشارة لوجود أبعاد سياسية إلى جانب تلك الاقتصادية بما يخص اتفاقية الغاز بين الأردن ودولة الاحتلال، تساءل "هنطش" قائلا: "أمر آخر.. هل هنالك دولة في العالم تشتري الغاز من عدوها! هذه دولة حرقت شعبا وهجرته، أطلب منها شراء الغاز!".

وأضاف "الجزائريون، هم منتجون بشكل ضخم للغاز والبترو، والأمر الثاني هي لديها نظرة رهيبة جدا بالنسبة لفلسطين"، موضحة بأن "الجزائريين) يحبون فلسطين أكثر من بلادهم". وأشار إلى أن شركة الكهرباء الأردنية، وقعت في عام 2016، مع شركة "نوبل إنبرجي" الأمريكية اتفاقية، تسري، في العام الحالي 2019، لاستيراد 40 بالمائة من حاجة الشركة من الغاز الطبيعي المسال لتوليد الكهرباء من الصهائنة، في حين تلقى هذه الاتفاقية رفضا شعبيا كبيرا.

وقامت الحكومة الأردنية بتوقيع الاتفاقية مع الجانب الصهيوني بدون مناقشة الاتفاقية مع البرلمان الأردني. وأوضح عضو مجلس النواب الأردني، نقيب المحامين الأسبق، صالح العرموطي، في تصريحات سابقة لوكالة "سبوتنيك" أن اتفاقية الغاز بين الأردن والصهائنة باطلة، لأن مجلس الأمة الأردني لم يصادق عليها بعد. وفي نهاية العام 2018 سلمت الحكومة الأردنية الاتفاقية إلى لجنة الطاقة في البرلمان الأردني بهدف مناقشتها، مع الإشارة إلى أن الأردن في حال إلغائه لهذه الاتفاقية فإنه مجبر أن يدفع شرطا جزائيا يزيد على المليار دولار للجانب الصهيوني.

## 24«شهرًا أمام مصانع التركيب للانتقال إلى التصنيع»(النهار أونلاين)

قال إن لجان تفتيش تراقب مصانع التركيب دوريا.. الأمين العام لوزارة الصناعة:

« منحنا كل المصانع 12 شهرا للوصول إلى نسبة 10٪ »

قال الأمين العام لوزارة الصناعة، خير الدين مجوبي، إنه تم منح أصحاب مصانع تركيب السيارات والشاحنات في الجزائر، 24 شهرا لبلوغ نسبة 40 ٪ وتخفيض فاتورة استيراد ملحقات تركيب السيارات «سي كا دي» و«أس كا دي»، والتي وصلت حاليا إلى 2.4 مليار دولار، والتي يجب أن تخفض خلال السنوات القليلة المقبلة، من خلال الاعتماد على الإدماج المحلي.



أكد الأمين العام لوزارة الصناعة، أمس، في تصريح للصحافة على هامش حضوره حفل توقيع اتفاقية بين المجمع الجزائري للميكانيك وشركة «سونلغاز»، أنه على أصحاب التركيب بلوغ نسبة الإدماج 10 ٪ في غضون سنة، حسبما هو متفق عليه في دفتر الشروط.

بالموازاة مع ذلك، فإن دفتر الشروط ينص على أن تصل نسبة الإدماج خلال السنتين المقبلتين إلى 40 ٪ على أقل تقدير، مما يخفف من تكلفة الواردات ويبيح احتياجات السوق المحلية ويفتح الباب لسوق المناولة في صناعة السيارات. وأضاف، مجوبي محمد، بأن لجان تفتيش تم تشكيلها على مستوى وزارة الصناعة والمناجم، تقوم حاليا بزيارات تفتيش وتقييم بصفة دورية على مستوى مصانع تركيب السيارات للوقوف على مدى احترام دفاتر الشروط وما إذا كانت هناك تجاوزات، فضلا عن تقييم عملية الإدماج المحلي في السيارات المركبة بهذه المصانع.

وأشار الأمين العام لوزارة الصناعة إلى أن أغلب البلدان التي دخلت صناعة وتركيب السيارات قد استلزمت من 20 إلى 25 سنة، من أجل وصولها لنسبة إدماج تجاوزت الـ 50 ٪، مؤكدا بأن النسبة التي حققتها الجزائر منذ ما يقارب أربع سنوات من دخولها عالم تركيب السيارات هي نتائج مقبولة، وأن كل المتعاملين يحترمون دفتر الشروط إلى حد الساعة. وبخصوص ارتفاع نسبة الواردات لتجهيزات ملحقات السيارات المركبة محليا، أكد المتحدث بأنها ترجع في الأساس إلى ارتفاع نسبة المناولة، فضلا عن زيادة اليد العاملة، والتي وصلت إلى 3500 عامل في هذه المصانع منهم 1000 مهندس، فضلا عن زيادة استيراد قطع الغيار والواردات.

وأضاف الأمين العام لوزارة الصناعة، أنه بعد رفع نسبة الإدماج في هذه السيارات والوصول لنسبة الاكتفاء الذاتي في السوق الجزائرية، سيتم الذهاب للتصدير نحو السوق الإفريقية لتحقيق توازن في الميزان التجاري الجزائري بين الصادرات والواردات.

## بنوك / مالية / تأمينات

### ضرورة إيداع للتصريحات السنوية لأجور العمال في الأجل لتمكينهم من حقوقهم (واج)

شدد مدير الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء لولاية وهران اليوم الثلاثاء على ضرورة ايداع المؤسسات العمومية و الخاصة و الأجنبية و الإدارات للتصريحات السنوية للأجور الخاصة بعمالهم في آجالها حتى يتمكن هؤلاء و ذوي حقوقهم من الحصول على حقوقهم المتعلقة بالتأمين الصحي والتقاعد وغيرها.

وأشار لطفى مسلي، خلال ندوة صحفية في هذا الصدد، إلى أن من بين 18.002 مؤسسة وإدارة عمومية قامت 13.108 مؤسسة خاصة و 421 مؤسسة عمومية و 107 ادارة عمومية بإيداع التصاريح السنوية لأجور عمالها الخاصة بسنة 2017 ، معتبرا أن أكثر من نصف الإدارات العمومية لم تقم بعد بهذه العملية.

وذكر المسؤول بأهمية التصريح السنوي للأجور والأجراء في تسهيل عملية فتح الحقوق بالنسبة للمؤمنين لهم اجتماعيا و تحيين بطاقات الشفاء و تصفية ملفات المنح العائلية و الأداءات المختلفة و ملفات التقاعد على اعتبار أن التصريح السنوي للأجور و الأجراء يحول بصورة آلية للصندوق الوطني للتقاعد.

وصرح انه "تم القيام بعمل كبير لدى هذه الإدارات العمومية من أجل تسهيل عمل الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء إلا أن 107 إدارة من بين 218 بوهان لا زالت تتأخر في إيداع هذه التصريحات السنوية أو لا تقدمها أصلا على الرغم من ان الصندوق أتاح لها إمكانية القيام بذلك عبر بوابة التصريح عن بعد التي يقدمها موقعه الإلكتروني وهي خدمة متوفرة يوميا على مدار الساعة".

ويجب ايداع التصريح السنوي للأجور والأجراء في الأجل القانونية المستخدمين غرامات التأخير المقدرة ب 15 % من الاشتراك السنوي مضاف إليها نسبة 5 % عن كل شهر تأخير.

ولهذا السبب أطلق الصندوق منذ أيام حملة تحسيسية واسعة لتوعية أرباب العمل والإدارات العمومية و جميع المستخدمين المنتسبين لضمان الإجتماعي بضرورة ايداع التصريحات السنوية للأجور لسنة 2018 قبل نهاية يناير الجاري كآخر أجل لدفع التصريحات قبل انقضاء الأجل القانونية سواء بالتقرب الى مقر الوكالة أو التصريح عن بعد. ومن جهة أخرى، تطرق السيد مسلي إلى مشكل تحصيل اشتراكات أرباب العمل، مشيراً في هذا الصدد إلى "أن أغلب الإدارات العمومية لا تدفع اشتراكاتها لصندوق الضمان الإجتماعي غير ان هذا الأخير لا يمكنه حرمان العمال في هذه الإدارات من حقوقهم في التأمين الإجتماعي".

وقال المسؤول أن "الادارات العمومية بوهران تدين لنا بما لا يقل عن 5 مليار دينار و هي عبارة عن الإشتراكات غير المدفوعة وكذا الغرامات الناتجة عنها و بما ان القانون لا يسمح لنا بتجميد حسابات هذه الإدارات أو تقديمها إلى القضاء فقد طلبنا مساعدة والي وهران في هذه المسألة و الذي وعدنا بتصفيتها" مقدما مثالا بلدية وهران التي تدين للصندوق ب 23 مليار سنتيم.

وأفاد السيد مسلي كذلك أنه سيتم تنظيم أبواب مفتوحة يومي 13 و 14 من شهريناير الجاري حول التصريح بالعمال الأجانب تحت شعار "التصريح لدى الضمان الاجتماعي باليد العاملة الأجنبية إلزام قانوني". ويتعلق الأمر بتوعية أرباب العمل الذين يوظفون عمالاً من مختلف الجنسيات بضرورة التصريح بهم لدى صندوق الضمان وتمكينهم من حقوقهم الاجتماعية.

ويحصي الصندوق - حسب الأرقام المسجلة -- 7.310 عامل اجنبي و 160 مؤسسة أجنبية بإقليم ولاية وهران حيث تحتل الصين صدارة البلدان الأجنبية حسب تعداد مؤسساتها الناشطة والتي تبلغ 32 مؤسسة تشغل 3.789 عامل صيني تليها الهند ب 1121 عامل فتركيا ب 997 عامل إضافة إلى بلدان أخرى مثل فرنسا و إسبانيا و مصر وتونس وغيرها.

### المناطق الحدودية ستحظى ببرنامج تأهيلي إضافي ضمن البرامج المسطرة (واج)

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نور الدين بدوي مساء يوم الإثنين بولاية تمنراست، أن المناطق الحدودية ستحظى ببرنامج تأهيلي إضافي ضمن البرامج المسطرة.

وأوضح الوزير خلال لقاء جمعه بالمجتمع المدني وأعيان ولاية تمنراست في ختام زيارة العمل التي قام بها إلى الولاية أن المناطق الحدودية "ستحظى ببرنامج تأهيلي إضافي ضمن البرامج المسطرة وبمساهمة مختلف الصناديق، ومن خلال أيضا مرافقة البلديات لأداء الأدوار الإقتصادية اللازمة لتأهيل الشريط الحدودي".

وأكد بالمناسبة أن الحكومة تواصل الدعم والمجهود وتجسيد القرارات ميدانيا، ي لأن الإستراتيجية التي أقرها رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، كما أضاف

السيد بدوي، "واضحة، وهي تركز على مواصلة التنمية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن وإعطاء أهمية خاصة للمناطق الجنوبية والهضاب العليا وألوية كاملة للمناطق الحدودية".

وفي سياق تدخله أيضا، قال السيد بدوي "أعطيت تعليمات لإبصال الغاز إلى كل مناطق ولاية تمنراست"، داعيا ساكنة الولاية إلى العمل للحفاظ على الاستقرار وعلى المكاسب المحققة.

وأبرز وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها ولاية تماراست التي تعد، كما أضاف، عمق الجزائر نحو القارة الإفريقية بأكملها.

وأشار السيد بدوي في تدخله أن سكان مناطق الجنوب "يتوقون إلى اللامركزية في التسيير"، وهو ما تم تداركه، كما قال، من خلال استحداث الولايات المنتدبة للإستجابة لتطلعات السكان، وأيضا توسيع صلاحيات الولاية المنتدبون، مؤكدا في ذات الوقت أنه يجري العمل من أجل أن تحظى هذه الولايات بلامركزية أوسع.

وأضاف "سنقوم بتوفير كل الظروف الملائمة لتوفير السكن والشغل وترقية المورد البشري بالمنطقة" ي مشيرا أنه سيتم تدارك النقائص مستقبلا لتحقيق التنمية الجوارية.

وذكر السيد بدوي أن هناك حتمية لترقية المركز الجامعي إلى جامعة، كما أن التنمية التي نسعى إلى تحقيقها ستصل بنا إلى تقسيم إداري جديد.

من جهته، أكد وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغني زعلان خلال هذا اللقاء، أن الدولة تولي اهتماما كبيرا لهذه الولاية الحدودية، ويتجلى ذلك من خلال رصد إمكانيات مالية كبيرة، واستفادتها خلال العشر سنوات الأخيرة من 103 مليار دج موجهة لفتح المسالك وشق الطرقات.

--عدة انشغالات طرحت من قبل السكان المحليين--

وكان هذا اللقاء فرصة للمجتمع المدني والأعيان بولاية تماراست لطرح بعض الإنشغالات من بينها توفير التآطير اللازم للهيكل الرياضية ودعم الفرق الرياضية بالمنطقة، وترسيم العاملين ضمن آليات الإدماج المهني بالبلديات، وكذا إنشاء معهد للفلاحة بالمركز الجامعي بتمراست لمواكبة تطور النشاط الفلاحي بالولاية.

كما طالب ممثلو سكان الولاية ترقية المركز الجامعي بتمراست إلى مصاف جامعة، وتدعيم عيادات الصحة الجوارية بالعتاد الطبي الضروري، وأيضا دعم تذكرة النقل الجوي نحو ولايات الشمال، وإعادة الإعتبار للطريق الوطني رقم (1)، وإنشاء معهد للتكوين شبه الطبي بالولاية، وإعادة النظر في التنظيم الإداري لبعض الجماعات المحلية بالمنطقة لتقريب الإدارة من المواطن.

وكان وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نور الدين بدوي برفقة وزير الأشغال العمومية والنقل والتجارة على التوالي عبد الغني زعلان وسعيد جلابي والمفتش العام لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عمر بورجوان، قد أدى زيارة عمل إستغرقت ثلاثة أيام إلى ولاية تماراست والتي قادته إلى بلدية تين زواتين الحدودية والمقاطعتين الإداريتين عين قزام وعين صالح.

وقام خلال هذه الزيارة بتفقد ووضع حجر الأساس وتدشين عدة مشاريع اجتماعية- اقتصادية تابعة لمختلف قطاعات النشاط.

## تعاون وشراكة

## تجارة

### الجزائر تنوي تصدير كهربائها إلى اسبانيا (واج)

أكد وزير الطاقة، مصطفى قيطوني، يوم الاثنين بالجزائر العاصمة ان هناك مفاوضات جارية بين الجزائر و اسبانيا من اجل تصدير الكهرباء التي ينتجها المجمع الوطني سونلغاز الى شبه الجزيرة الإيبيرية. وصرح السيد قيطوني خلال حفل المصادقة على مخططات التزام الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز فرع سونلغاز "إننا سندخل بورصة (الكهرباء) بإسبانيا و نحن بصدد اجراء محادثات معها سيما من اجل تسوية +مسائل+ الرسوم". وأضاف الوزير انه "حان الوقت لمجمع سونلغاز من اجل تطوير نشاطه في مجال التصدير كما سبق و فعلته سوناطراك" و ذلك من اجل "تنشيط استثماراته و التوقف عن الاعتماد على الدولة". كما اشار الى ان تطوير صادرات الكهرباء سيسمح كذلك باستغلال جميع الإمكانيات الوطنية المخصصة للإنتاج الكهربائي.

وتابع قوله "انه اصبح من غير الممكن السماح بترك 5000 الى 7000 ميغاواط غير مستغلة، فذلك يكلف كثيرا، وبالتالي يجب طرحها في الاسواق سيما الاوروبية و التونسية و الليبية و لما لا بلدان أخرى". وذكر السيد قيطوني في ذات السياق ب"انه لا يمكننا الانتظار لفترات ذروة الاستهلاك من اجل وضع 20000 ميغاواط في ذات الوقت" في حين تبقى تلك الطاقات الوطنية غير مستغلة لمدة عشرة اشهر تقريبا. وكانت سونلغاز قد قامت في سنة 2016 بعمليات تصدير كهربائها الى اسبانيا عبر شبكات الربط الكهربائي مع المغرب، حسب التوضيحات التي قدمها مسؤول بالمجمع. وعلى اثر "نجاح" تلك العمليات "الاختبارية" فان سونلغاز تنوي دخول البورصة الاسبانية للكهرباء و هي أرضية للتفاوض يمكن لأعضاء هذه السوق تقديم طلبات شراء و بيع الطاقة. ومن اجل ذلك فان دراسات جدوى تجري حاليا في اطار استراتيجية شاملة للمجمع من اجل التصدير و تتضمن كذلك بيع تجهيزات منتجة بالجزائر على غرار التوربينات التي تعمل بالغاز و البخار.

## يقظة إعلامية